ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة

175 EX/5
١٧٥م ت/٥
باريس، ٢٠٠٦/٨/٢٥
الأصل: انجليزي

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الملخص

يستهدف هذا التقرير إحاطة أعضاء المجلس التنفيذي علماً بما أحرز من تقدم في متابعة القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

لا يستدعي هذا التقرير اتخاذ أي قرار.

المحتويات

أولاً – القرار ١٧٤م ت/٩: التقدم المحرز في التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التعليم

ثانياً – القرار ١٧٤م ت/٣٩: برنامج اليونسكو التعاوني

ثالثاً – القرار ١٧٤م ت/٤٨: إعداد خطة عمل مشتركة بين القطاعات من أجل الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة

رابعاً – القرار ١٧٤م ت/٥٠: معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة

خامساً –القرار ١٧٤م ت/١٨: التقرير المرحلي للفريق التوجيهي المعني بمعاهد اليونسكو ومراكزها

أولاً – القرار ١٧٤م ت/٩: التقدم المحرز في برنامج التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التعليم

المقدمة

١ – أحاط المجلس التنفيذي علماً، في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة، بأنشطة اليونسكو الكثيرة الجارية والسابقة في مجال التعليم والتي تُسهم في التعاون بين بلدان الجنوب، كما أحاط علماً بإعلان مونتيري الصادر عن البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. وطلب المجلس من المدير العام العمل على ما يلي: (أ) تعزيز الدور الحالي لليونسكو بوصفها الجهة التي تقوم بتيسير وتجديد وحفز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، وذلك من خلال إنشاء برنامج/صندوق جديد للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال التعليم يكون وثيق الصلة بمبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان ويموّل عن طريق المساهمات الطوعية؛ و(ب) اتخاذ التدابير الملائمة في إطار عملية إصلاح قطاع التربية من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، والقيام على سبيل الأولوية بتحديد جهة اتصال تُناط بها مسؤولية تنسيق وإدارة هذا البرنامج.

آخر التطورات

٢ – عملاً بالقرار ١٧٤م ت/٩، وفي إطار التغييرات الناجمة عن عملية إصلاح قطاع التربية، تم تعيين جهة اتصال لتنسيق وإدارة برنامج التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التعليم. وألحقت جهة التنسيق بقسم التخطيط القطري والدعم الميداني الذي أنشئ حديثاً، وسوف يتولى رئيس قسم الدعم الميداني إدارة جهة التنسيق بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية للتعليم.

٣ – واستُهلت اتصالات أولية مع الشركاء الرئيسيين من أجل تعبئة وضمان مساهمات طوعية إضافية لبرنامج التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التعليم. وفي هذا السياق، عُقد اجتماع بين الأمانة ورئيس مجموعة السبعة والسبعين في اليونسكو لبدء هذه العملية. وجرت مناقشات غير رسمية بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها لكي يدخل البرنامج حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن من خلال مشروعات رائدة يمكن الاضطلاع بها في كل منطقة. ويجري العمل حالياً على تحديد هذه المشروعات المحتملة بمساعدة المكاتب الإقليمية للتربية والمكاتب الإقليمية التابعة لقسم الدعم الميداني. وينبغي أن توفر هذه المشروعات الرائدة الأساس لحفز تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرنامج.

ثانياً – القرار ١٧٤م ت/٣٩: برنامج اليونسكو التعاوني

٤ – قرر المجلس التنفيذي بموجب قراره ١٧٤م ت/٣٩ إلغاء البرنامج التعاوني والاستعاضة عنه ببرنامج جديد لليونسكو يُعنى بالاستجابة السريعة والفعّالة لأوضاع ما بعد الأزمات.

٥ – ومنذ الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي لم تُقبل أي مشروعات جديدة مقترحة، وأُبلغ مقدمو الطلبات على النحو الواجب بإقفال البرنامج التعاوني.

٦ – وكما ورد في الوثيقة ١٧٤م ت/٣٦، بعد الانتهاء من تمويل جميع المشروعات المقبولة في إطار البرنامج التعاوني خلال عام ٢٠٠٥ بصورة كاملة ومع أخذ المبلغ المتبقي في إطار صندوق الإعلام والاتصال

والعلاقات العامة في الحسبان، ما زال يتوافر للبرنامج مبلغ إجمالي قدره ٥٠٧ ٠٠٠ دولار سوف يحول إلى برنامج اليونسكو الجديد الذي يُعنى بالاستجابة السريعة والفعّالة لأوضاع ما بعد الأزمات.

٧ – وسيتم تحويل الأموال المتبقية إلى حساب خاص ينشأ للبرنامج الجديد حالما تُحدد استراتيجية هذا البرنامج الجديد (انظر الفقرة ١١ أدناه). ومع هذا التحويل يتم إقفال حساب البرنامج التعاوني في صندوق الإعلام والاتصال والعلاقات العامة.

٨ – وقد قامت اليونسكو في إطار البرنامج التعاوني بإصدار شيكات بالوحدة النقدية لليونسكو كوسيلة لنقل المساهمات الطوعية إلى عدد من المشروعات المختارة للتجهيز بالمعدات. وقد استخدم مديرو هذه المشروعات شيكات الوحدة النقدية لليونسكو لشراء المعدات. وكان الموردون الذين يتلقون هذه الشيكات مقابل توريد معدات للمشروعات يستردون قيمتها من مقر اليونسكو بعملة بلدهم. ومع إقفال البرنامج التعاوني، باتت شيكات الوحدة النقدية لليونسكو – التي لم تعد تصدر منذ عام ٢٠٠١ – غير صالحة للاستخدام. غير أنه من المحتمل جداً أن يكون هناك كمية كبيرة من شيكات الوحدة النقدية لليونسكو ما زالت متداولة، ولا سيما بين الموردين الذين كانوا يزودون المشروعات التعاونية بالمعدات. ومن حق أصحاب مثل هذه الشيكات أن يستردوا قيمتها من اليونسكو. وفي هذا السياق، تم الإعلان رسمياً عن إقفال البرنامج التعاوني، ووجهت الأمانة في أيار/مايو ٢٠٠٦ نداء إلى جميع الدول الأعضاء، عبر اللجان الوطنية والوفود الدائمة، تطلب منها أن تذيع هذا النبأ في وسائل الإعلام الوطنية ذات الصلة لكي يتم تقديم كل الشيكات الصادرة بالوحدة النقدية لليونسكو للتسديد قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٩ – وطلب المجلس التنفيذي من المدير العام في القرار ١٧٤م ت/٣٩ *"[...] أن يواصل، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية الرئيسية، تحديد أولويات برنامج اليونسكو للاستجابة السريعة والفعالة لأوضاع ما بعد الأزمات، ومعاييره، واستراتيجية جمع الأموال لصالحه [...]"*. وبغية ضمان الحد الأمثل من الترابط العام والفعالية في استجابة اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات، تقرر تصميم البرنامج الجديد واستراتيجية جمع الأموال الخاصة به استناداً إلى نتيجة مداولات فريق العمل المعني بدور اليونسكو في أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث.

١٠– وفي ظل سياق عام تتزايد فيه طلبات الدول الأعضاء من أجل استجابة أكثر منهجية وتركيزاً من جانب اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات، أنشأ المدير العام في شباط/فبراير ٢٠٠٦ فريق العمل المعني بدور اليونسكو في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. وكان الهدف العام الذي سعى فريق العمل إلى تحقيقه هو تقييم الخبرات التي أحرزتها اليونسكو مؤخراً في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، وزيادة توضيح وتحديد دور المنظمة في هذا الصدد، وإعداد استراتيجية لتعزيز وتركيز إسهام اليونسكو في التصدي لأوضاع ما بعد الكوارث وما بعد النزاعات. وقد ضم فريق العمل موظفين من اليونسكو يعملون في المقر وفي الميدان، ويتمتع معظمهم بخبرة واسعة في العمل في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. وطُلب من فريق العمل أن يصدر تقريره في موعد أقصاه شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦. وينتظر أن تناقش هذه المسألة خلال دورة المجلس التنفيذي. وسوف يُسترشد بهذه الوثيقة لدى إعداد مشروعي الوثيقتين ٣٤م/٤ و ٣٤م/٥، اللتين يعتزم المدير العام فيهما اقتراح زيادة الاهتمام باستجابة المنظمة لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث.

١١- ويشكل برنامج اليونسكو الجديد من أجل الاستجابة السريعة والفعالة لأوضاع ما بعد الأزمات جزءاً لا يتجزأ من العملية المشار إليها أعلاه، وبناء على التوجيهات الأولية الواردة في الوثيقة ١٧٤م ت/٣٦ فإن المدير العام سوف يزوّد المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين بعد المائة بمعلومات مفصلة عن هذا البرنامج الجديد. وسوف يُدعى المجلس التنفيذي في الوقت ذاته إلى اعتماد النظام المالي للحساب الخاص الجديد الذي سينشأ خصيصاً لأغراض البرنامج الجديد، عملاً بالقرار ١٧٤م ت/٣٩.

ثالثاً – القرار ١٧٤م ت/٤٨: متابعة القرار ١٦٦م ت/٣,٦,١ المتعلق باقتراح إعداد برنامج للتعليم في مجال الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة

١٢- يتعلق القراران ١٦٦م ت/٣,٦,١ و ١٧٤م ت/٤٨ بإعداد برنامج للتعليم في مجال الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة، بالنظر إلى الأولوية التي يحظى بها موضوع المياه والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها في اليونسكو وإلى دور الوكالة الرائدة التي تضطلع به المنظمة في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٣- ومنذ الدورة الرابعة والسبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي تمثل التقدم المحرز في هذا الصدد فيما يلي:

- نُوقش مشروع خطة عمل اليونسكو لتنفيذ العقد في المنظمة بأكملها. وتقترح الخطة سلسلة من البرامج المواضيعية يُركز أحدها على موضوع "التعليم من أجل الإدارة المستدامة للمياه". ومن المقترح أن يتولى قطاع العلوم المسؤولية الأساسية عن هذا البرنامج المواضيعي. وسوف تُعتمد خطة العمل من قبل فريق العمل المشترك بين القطاعات والمعني بتنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن شأن هذا البرنامج المواضيعي، إذا تمت الموافقة عليه، أن يوفر الإطار الفني والتنفيذي لتعزيز وتوسيع نطاق ما أحرز حتى الآن من تعاون بين القطاعات من أجل التعليم في مجال المياه.

- أبلغت أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) مكتب بهد خلال اجتماع عقده في دلفت في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، بأن الدول الأعضاء قد أكدت مجدداً خلال جلسة للمجلس التنفيذي لليونسكو على الأهمية التي توليها للتعليم في مجال المياه في جميع مراحله وفي جميع أشكاله، كما ورد في الوثيقة IHP Bureau-XXXIX/14. وقرر المكتب أن يوصي المجلس الدولي الحكومي لبهد بإنشاء فريق عمل مؤلف من خبراء يتولون إسداء المشورة إلى اليونسكو وإرشادها في جهودها في هذا المجال، ولا سيما فيما يخص دور بهد. وطلب المكتب أيضاً زيادة التركيز على موضوع "تعليم القضايا المتعلقة بالمياه العذبة في جميع المراحل التعليمية" وذلك في إطار مشروع الخطة الاستراتيجية للمرحلة السابعة لبهد (٢٠٠٨-٢٠١٣) التي هي قيد الإعداد. واقترح المكتب أن تضم الوثيقة ٣٤م/٥ خمسة محاور عمل تتعلق بالمياه، من ضمنها محور يركز على برامج تعليم القضايا المتعلقة بالمياه العذبة في جميع المراحل التعليمية وبناء القدرات من أجل استدامة الموارد المائية (بالاشتراك بين معهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو والمعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية (IHE) وقطاع التربية).

- سوف تبحث الدورة السابعة عشرة للمجلس الدولي الحكومي لبهد، التي ستجري في باريس في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٦، هذه القضايا وتتخذ القرارات اللازمة. وسيقوم فريق العمل، في حال قرر المجلس إنشاءه، بتحديد مضمون البرنامج الفرعي والموضوع ٥ من المرحلة السابعة لبهد، بما في ذلك دور معارف السكان الأصليين في الإدارة المستدامة للمياه.

رابعاً – القرار ١٧٤م ت/٥٠: معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة

١٤– الغرض من هذا التقرير هو إطلاع المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في عملية تحويل معهد اليونسكو للتربية إلى معهد كامل الصلاحيات من معاهد اليونسكو.

١٥– دعا المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين عام ٢٠٠١ "المدير العام إلى إدخال التعديلات اللازمة على الوضع القانوني للمعهد [معهد اليونسكو للتربية] بحيث يتطابق مع الأوضاع القانونية لمعاهد اليونسكو الأخرى، وإلى عرض هذه التعديلات على المجلس التنفيذي للموافقة عليها" (القرار ٣١م/٦). وقد كان الدافع إلى إصدار هذا القرار ما جاء في قرار المجلس التنفيذي ١٦٢م ت/٤,٢ والمتعلق باعتماد استراتيجية شاملة لمعاهد ومراكز اليونسكو وللهيئات الرئاسية لهذه المعاهد والمراكز. وفي هذا القرار، طلب المجلس التنفيذي من المدير العام "أن يتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان قيام جميع الحكومات المضيفة، التي لم تفعل ذلك بعد، بالتوقيع على اتفاقات البلد المضيف الخاصة بها، والتي تنص من بين جملة أمور، على تقديم دعمها للمعاهد والمراكز المعنية".

١٦– وقد أكد المجلس التنفيذي في دورته السادسة والستين بعد المائة عام ٢٠٠٣ على ملاءمة الأنشطة التي يضطلع بها معهد اليونسكو للتربية ووافق على النظام الأساسي الذي أنشأ معهد اليونسكو للتربية كمعهد دولي في إطار منظمة اليونسكو ودعا المدير العام إلى التفاوض والتوقيع مع حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على اتفاق البلد المضيف الخاص بالمعهد.

١٧– وتماشياً مع القرار الذي اتخذه مجلس إدارة المعهد بحل مؤسسة معهد اليونسكو للتربية، وبناءً على التوصية التي انبثقت عن عملية التقييم الخارجي، وافق المجلس التنفيذي بموجب القرار ١٧٤م ت/٥٠ على تغيير اسم معهد اليونسكو للتربية إلى "معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة". وقد تم تعديل النظام الأساسي للمعهد طبقاً لذلك (١٧٤م ت/٣٨).

١٨– وتجري عملية حل مؤسسة معهد اليونسكو للتربية على نحو سلس ووفق النظم الوطنية وبالتشاور مع السلطات المسؤولة. ويتم حالياً نقل الأنشطة الجارية لمؤسسة معهد اليونسكو للتربية وأصولها وخصومها التي لا تزال قائمة إلى معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة "قيد الإنشاء"، في حين ستكون المؤسسة "قيد التصفية" مسؤولة عن معالجة جميع المسائل المتبقية لفترة تصل إلى سنة كاملة. وفي نهاية هذه الفترة، سيتم إنهاء عملية النقل هذه وحل المؤسسة على نحو كامل.

١٩– ويتم حالياً نقل موظفي مؤسسة معهد اليونسكو للتربية إلى معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة، إما بموجب عقود دائمة مع اليونسكو أو بموجب عقود خدمات محدودة المدة أو أنه يتم إنهاء خدمتهم لقاء مبلغ تعويض. وقد تمت حماية مصالح كافة العاملين في معهد اليونسكو للتربية بموجب "خطة اجتماعية" أعدت بالتعاون مع رابطة موظفي معهد اليونسكو للتربية من خلال هيئة فض النزاعات في محكمة العمل

في مدينة هامبورغ. وحظيت هذه الخطة بقبول كافة موظفي المعهد. وتم فتح حساب استئماني لتغطية أي مطالب يمكن أن تنشأ عن الخطة الاجتماعية التي وضعت لتعويض الموظفين عن أي أضرار قد تلحق بهم من جراء نقلهم أو إنهاء خدمتهم.

٢٠- وطبقاً للقرار ٣٣م/١٠، قامت اليونسكو بتغطية تكاليف عملية التحويل التي تضمنت مبلغ ٠٠٠ ٥٣٩ يورو كتعويضات للموظفين ومبلغ ٠٠٠ ١٢٧ يورو بدل أتعاب المحامين وتكاليف تصفية المعهد. وساهمت مدينة هامبورغ بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ يورو لتحقيق هذا الغرض أيضاً.

٢١- وقد تم التفاوض على اتفاق البلد المضيف غير أنه لم يوقع رسمياً بعد. ولتجنب حدوث فراغ قانوني ريثما يتم التوقيع، تم إنشاء معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة كمشروع دولي من مشروعات اليونسكو على نحو يتفق ومذكرة المدير العام م ع/مذكرة/٣٤/٠٦ المؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ويحدونا الأمل بأن يتم التوقيع على الاتفاقية في المستقبل القريب لتمكين معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة من العمل بكل طاقاته للاضطلاع بمسؤولياته التي تم توسيعها في إطار عملية إصلاح قطاع التربية.

خامساً – القرار ١٧٤م ت/١٨: التقرير المرحلي للفريق التوجيهي المعني بمعاهد اليونسكو ومراكزها

٢٢- الغرض من هذا التقرير هو إطلاع المجلس التنفيذي على التقدم الذي أحرزه الفريق التوجيهي المعني بمعاهد اليونسكو ومراكزها عملاً بالقرار ١٧٤م ت/١٨. وكان المدير العام قد قام، بموجب القرارين ١٧١م ت/٢٣ و ٣٣م/٩٠، بإنشاء *فريق توجيهي معني بمعاهد اليونسكو ومراكزها* في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويترأس هذا الفريق نائب المدير العام ومن بين أعضائه الأساسيين مساعد المدير العام للتربية، ومساعد المدير العام لمكتب المدير العام، ومدير مكتب التخطيط الاستراتيجي، ومدير مكتب الميزانية، ونائب مساعد المدير العام لقطاع الإدارة، ومدير مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية، ونائب مساعد المدير العام للتربية بصفته أميناً للفريق. وهذا الفريق عبارة عن كيان داخلي يرفع توصياته إلى المدير العام لمساعدته في صنع القرارات.

٢٣- وقد اجتمع الفريق ثلاث مرات منذ إنشائه وقام باستعراض وضع ثمانية من معاهد ومراكز اليونسكو للتربية بما فيها مكتب التربية الدولي لليونسكو، ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، ومعهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة (الذي حل محل معهد اليونسكو للتربية)، ومعهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية، ومعهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا، ومركز اليونسكو الأوروبي للتعليم العالي(*)، ومركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني(*)، بالإضافة إلى المركز الدولي لعلوم الإنسان الذي هو تحت إشراف قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

(*) إن مركز اليونسكو الأوروبي للتعليم العالي، ومركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ليسا من معاهد الفئة ١ كما يرد في الفقرة ١٤ من الوثيقة ١٧١م ت/١٨.

معاهد التربية ومراكزها

٢٤- مع مراعاة نتائج عمليات التقييم الخارجي التي أُجريت في معاهد التربية ومراكزها (الوثيقة ١٧٤م ت/٢٠)، والمبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإنشاء وتشغيل معاهد اليونسكو ومراكزها بوصفها معياراً للمقارنة، ناقش الفريق مسائل عامة تنطبق على جميع معاهد التربية ومراكزها كما ناقش تأثير هذه المسائل على كل منها. وقام الفريق كذلك باستعراض التغييرات المقترحة التي انبثقت عن عملية إصلاح قطاع التربية.

٢٥- وقد نوقشت المسائل العامة الأربع التالية التي طرحها المقيّمون الخارجيون مناقشة معمقة، وتمت صياغة بعض التوصيات بغية عرضها على المدير العام:

التخطيط والتنسيق

هناك حاجة ماسة إلى تحديد أدوار المعاهد/المراكز، وقطاع التربية، والمكاتب الميدانية على نحو أكثر وضوحاً. وسيسهم هذا الأمر بقدر ما في التقليل من أوجه التداخل الآن وفي المستقبل.

٢٦- بدأ قطاع التربية في إطار عملية الإصلاح الخاصة به باستعراض أدوار ومسؤوليات كل معهد/مركز، وسيواصل القيام بذلك عبر عقد اجتماعات منتظمة لفريق قيادة قطاع التربية الذي يتكون من مديري الأقسام في قطاع التربية ومديري معاهد/مراكز التربية ومديري المكاتب الإقليمية للتربية وذلك بقيادة مساعد المدير العام للتربية.

٢٧- ومن المقترح أن يتبع عملية الاستعراض المشار إليها أعلاه إصدار مساعد المدير العام للتربية تعليمات خطية توجه إلى كل معهد/مركز وتبين الخطوط العريضة لأدوار وتوقعات كل طرف فيما يتعلق بالتخطيط والتنسيق، ولا سيما الاعتمادات المالية الكلية المخصصة للمعاهد/المراكز ومساهمتها في تحقيق النتائج/الإنجازات الكلية المتوقعة من برنامج اليونسكو للتربية. وستتم هذه العملية عبر تشاور وثيق مع مجالس إدارة هذه المعاهد.

٢٨- وسيتحقق قطاع التربية من أن جميع المعاهد/المراكز ستشارك مشاركة كاملة في عملية التخطيط للوثيقتين م/٤ و م/٥ التي يجريها القطاع، كما سيتحقق من وضع آلية مؤاتية لتيسير إعداد التقارير عن النتائج التي تحققها معاهد/مراكز اليونسكو ضمن الإطار الشامل للقطاع.

الإدارة والمساءلة

يتعين تعزيز ترتيبات الإدارة والمساءلة بينما يتم صون الاستقلال الوظيفي للمعاهد/المراكز بغية تأمين تمتعها بالمرونة من أجل تنفيذ البرنامج.

٢٩- على الرغم من أن كلاً من مديري المعاهد يخضع لمساءلة مجلس إدارته، فإنه يجري حالياً مناقشة توجهات جديدة لتقديم التقارير بغية تأمين المساءلة والاتساق في العمل على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن المقترح أن تقوم المعاهد/المراكز ذات النطاق العالمي – مكتب التربية الدولي لليونسكو ومعهد اليونسكو

الدولي لتخطيط التربية ومعهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة ومركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، برفع تقاريرها إلى المدير العام عبر مساعد المدير العام للتربية. أما المعاهد/المراكز ذات النطاق الإقليمي – معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا ومعهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي ومركز اليونسكو الأوروبي للتعليم العالي، فيُقترح أن ترفع تقاريرها إلى المدير العام عبر مديري المكاتب الإقليمية للتربية ذات الصلة ومساعد المدير العام للتربية.

٣٠- وفي الوقت الحالي، تختلف مجالس إدارة المعاهد عن بعضها البعض من حيث الشكل. ومن المزمع أن يُجري قطاع التربية استعراضاً لكل من هذه المجالس سواء من حيث التشكيل ونوع التعيين وفترة الولاية وما إلى ذلك، بالتعاون مع مدير المعهد المعني ومجلس إدارته. وستقدم الاقتراحات المتعلقة بالتعديلات المحتملة إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين بعد المائة.

٣١- أما المسائل المتعلقة بالموارد البشرية في المعاهد/المراكز، ومنها مثلا صلاحيات التعيين التي يتمتع بها المدير، والتمثيل الجغرافي، وسياسة التناوب، وما إلى ذلك، فيقوم باستعراضها قطاع التربية ومكتب إدارة الموارد البشرية والمديرون المعنيون، بينما سيقوم قطاع التربية ومكتب الميزانية والمديرون المعنيون باستعراض المسائل المتعلقة بالميزانية كتخصيص الاعتمادات المالية للمعاهد/المراكز ورصدها ورفع التقارير بشأنها. وستتم استشارة مجالس إدارة المعاهد حسب الاقتضاء.

٣٢- وبناءً على التوصية التي انبثقت عن التقييم الخارجي، تم إنشاء "وحدة لمراقبة معاهد/مراكز التربية" وذلك في إطار البنية الجديدة لقطاع التربية، هدفها تحسين التنسيق في معاهد التربية ومراكزها.

قدرات البحث وتحقيق التوازن بين الأنشطة التنفيذية والمهام الأساسية الأخرى

هناك حاجة عامة إلى تعزيز القدرة البحثية للمعاهد/المراكز، لا سيما وأن هذا النوع من الكفاءات الأساسية يؤثر على فعاليتها في مجال مهام أخرى (مثل بناء القدرات). كما أن عليها أن تضمن تحقيق توازن ملائم بين الأنشطة التنفيذية والمهام الأساسية الأخرى (كالتدريب والبحوث والعمل "كفريق تفكير" لصالح قطاع التربية) على نحو لا يؤثر على تجاوب المعاهد/المراكز وفعاليتها فيما يتعلق بتوفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء.

٣٣- تقوم جميع معاهد ومراكز التربية باستعراض هذا الموضوع ومعالجته في إطار عملية تطبيق الإصلاحات في قطاع التربية.

الإمكانات اللازمة وتآزر الطاقات والتوجه العالمي مقابل التوجه الإقليمي

يتعين على معاهد/مراكز اليونسكو أن تتمتع بالرصيد اللازم من الخبرات والمهارات المتخصصة التي لا يمكن إتاحتها في الظروف العادية داخل بنية أمانة اليونسكو لجعلها مراكز ذات مستوى عالمي للامتياز في شتى مجالات التربية. وينبغي اتخاذ قرارات استراتيجية تحسم أمر المعاهد الصغرى إما بإغلاقها أو بدعم قدراتها.

٣٤- إن إقامة مراكز امتياز للبحث والتدريب ذات مستوى عالمي (إن كانت ذات نطاق عالمي أو إقليمي) يتطلب إمكانيات كبيرة على صعيد القدرات البشرية والمالية والتنظيمية. لذا يتعين تأمين المستوى المناسب من الموارد البشرية ضمن الدعم الذي يوفره البلد المضيف والأموال الخارجة عن الميزانية التي سيتم حشدها لصالح كل معهد.

٣٥- **معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة**: نتيجة للقرار الذي اتخذه البلد المضيف بإيقاف إعانته المؤسسية تدريجياً، تقرر تقليص عدد موظفي المعهد إلى ٧ موظفين أساسيين من اليونسكو وعدد من الموظفين بعقود محلية.

٣٦- **مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني**: على الرغم من أن المؤتمر العام رخص بإنشاء مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، فإن بنية هذا المركز تشبه بنية مكاتب المشروعات الخارجة عن الميزانية. ومن المتوقع أن تبدأ المفاوضات مع البلد المضيف بشأن الوضع المستقبلي لهذا المركز والدعم الذي سيقدم له في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، وذلك بعد الانتهاء من المفاوضات بشأن معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة. وسيتوقف مستقبل المركز إلى حد كبير على مدى استعداد حكومة البلد المضيف لمواصلة تقديم الدعم المالي وعلى حجم الموارد الخارجة عن الميزانية التي يمكن للمركز أن يحشدها. أما بالنسبة للتوصية المنبثقة عن عملية التقييم الخارجي والقاضية بإنشاء مجلس استشاري للمركز، فسيتم النظر فيها بعد اتخاذ قرار بشأن مستقبل المركز.

٣٧- **مركز اليونسكو الأوروبي للتعليم العالي (سيبس)**: في خضم عملية إصلاح قطاع التربية، يتم النظر في تحويل هذا المركز إلى مكتب إقليمي للتربية لأوروبا تابع لليونسكو بحيث يركز على المناطق الفرعية الشرقية والجنوبية الشرقية في أوروبا. وستُجرى مشاورات إضافية في هذا الصدد مع الأطراف المعنية.

٣٨- **معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك)**: سيتم قريباً استعراض حالة التوظيف في هذا المعهد مع مديره الجديد الذي عُين مؤخراً. وثمة اقتراح أيضاً بأن يقوم مدير المعهد برفع تقاريره إلى المدير العام من خلال مدير المكتب الإقليمي للتربية في سانتياغو ومساعد المدير العام للتربية. وثمة اقتراح باعتبار هذا المعهد ذراعاً مساعداً للمكتب الإقليمي في مجال التعليم العالي.

٣٩- **معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا)**: سيتم استعراض حالة التوظيف في هذا المعهد وتركيز أنشطته بشكل أكبر على إعداد المعلمين في افريقيا، ولا سيما على تطبيق مبادرة تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وثمة اقتراح بأن يشكل المعهد ذراعاً مساعداً للمكتب الإقليمي للتربية في داكار في مجال إعداد المعلمين وأن يرفع مدير المعهد تقاريره إلى المدير العام من خلال مدير مكتب اليونسكو في داكار ومساعد المدير العام للتربية.

٤٠- **معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية**: بالنظر إلى الاحتياجات الجمة في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التربية، سيقوم قطاع التربية باستعراض صلاحيات ونطاق عمل المعهد عبر خطة مدتها ثلاث سنوات وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية.

مركز جبيل

٤١- قام الفريق باستعراض الحالة الخاصة للمركز الدولي لعلوم الإنسان (الفئة ٢) في جبيل، لبنان، بمشاركة مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

٤٢- وقد تم إنشاء المركز الدولي لعلوم الإنسان بموجب القرار ١٦٧م ت/٤,٥ كمركز من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وبالنظر إلى قرار المجلس التنفيذي وطبقاً لقرار المؤتمر العام ٣٣م/٩٠، تم اتخاذ الخطوات الضرورية للبدء في عملية تعديل الاتفاق الموقع بين اليونسكو والحكومة اللبنانية.

٤٣- وفي أعقاب الخطاب الأول الذي أرسله مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية إلى السلطات المختصة في لبنان والذي يعلمها فيه بضرورة تعديل النظام الأساسي لكي يتماشى مع القرارات الآنفة الذكر التي اتخذتها الهيئات الرئاسية في اليونسكو، أعلم المدير العام رسمياً في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الحكومة اللبنانية بالقرار الذي اتخذه المؤتمر العام في هذا الصدد. وأمام الحكومة اللبنانية سنة كاملة بدءاً من هذا التاريخ لاستعراض النظام الأساسي لكي يتفق مع القرارات المذكورة أعلاه.

٤٤- وأعلمت الحكومة اللبنانية اليونسكو باقتراحاتها المتعلقة باستعراض الاتفاقية في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ وتقوم حالياً المرافق ذات الصلة في اليونسكو بدراسة مشروع اتفاق جديد يتضمن الاقتراحات اللبنانية.

٤٥- وبناءً على طلب اليونسكو، يعمل المركز حالياً على إنجاز خطط عمله الخاصة بالفترة الانتقالية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، على أساس "الاستراتيجية المتكاملة بشأن الديمقراطية في إطار المركز الدولي للعلوم الاجتماعية والإنسانية في جبيل بلبنان" التي اعتمدها المجلس التنفيذي في قراره ١٦٧م ت/٣,٥,١.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة

175 EX/5 Add.
١٧٥م ت/٥ ضميمة
باريس، ٢٠٠٦/٩/١٥
الأصل: انجليزي

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

أنشطة اليونسكو المتعلقة بدعم الحوار بين الشعوب

الملخص

يستهدف هذا التقرير إحاطة أعضاء المجلس التنفيذي علماً بما أحرز من تقدم في متابعة القرار ١٧٤م ت/٤، الجزء الثاني – خطة العمل من أجل تعزيز الحوار بين الشعوب وإسهام اليونسكو في العمل الدولي المناهض للإرهاب.

مشروع القرار المقترح: الفقرة ٥٥.

أولاً – الخلفية

١ – قدم المدير العام إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة خطة عمل من أجل تعزيز الحوار بين الشعوب وإسهام اليونسكو في العمل الدولي المناهض للإرهاب (الوثيقة ١٧٤م ت/٥ ضميمة ٢). واستعرضت الوثيقة أهم القرارات التي أسهمت في رسم معالم عمل المنظمة فيما يخص الحوار بين الشعوب خلال السنوات القليلة الماضية، وأشارت إلى مختلف المبادئ والقيم التي تستند إليها أنشطة اليونسكو المتعددة الأوجه في مجال الحوار. كما أعطى التقرير صورة عامة للتكامل الفكري والبرنامجي القائم بين أنشطة اليونسكو المساندة للحوار بين الشعوب والأنشطة التي تُسهم في الجهد الشامل لمكافحة الإرهاب. وأخيراً، قدم التقرير منطلقات خطة العمل التي تشترك قطاعات برنامج اليونسكو الخمسة بأسرها وأوضح عناصر هذه الخطة، كما وردت في البرنامج والميزانية المعتمدين لعامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ (الوثيقة ٣٣م/٥ المعتمدة) وخطط العمل المعتمدة ذات الصلة لفترة العامين.

٢ – وبناء عليه دعا المجلس التنفيذي المدير العام في القرار ١٧٤م ت/٤ (ثانياً) إلى أن يقدم إليه في دورته الخامسة والسبعين بعد المائة تقريراً عن الصلات المعتزم إقامتها بين مختلف الأنشطة المقترحة فيما يخص الحوار بين الشعوب، وطرائق العمل وفقاً لنهج مشترك بين القطاعات، والجدول الزمني المزمع تطبيقه. كما دعا المدير العام إلى مواصلة استكشاف إمكانيات وضع نهوج جديدة ومبتكرة، وتعزيز الشراكات القائمة في هذا المجال، وتعبئة شركاء جدد لتنفيذ الأنشطة المختلفة، ومن بينهم في المقام الأول "تحالف الحضارات".

٣ – ويستجيب هذا التقرير لقرار المجلس التنفيذي بطرح خمسة موضوعات رئيسية جُمّعت في إطارها الأنشطة القطاعية المبينة في الوثيقة ١٧٤م ت/٥ ضميمة ٢، وتتواءم مع نهج العمل المشترك بين القطاعات من زاويتي المفاهيم والسياسات، وتُنفذ – أو يمكن أن تُنفذ – من قبل قطاعين أو أكثر. وهذه الموضوعات هي:

- تعزيز المعرفة المتبادلة بالتنوع الثقافي والإثني واللغوي والديني؛
- بناء إطار للقيم المشتركة؛
- تدعيم التعليم الجيد وتعليم القيم؛
- مكافحة العنف والتطرف؛
- تشجيع الحوار المكرس لخدمة التنمية المستدامة.

ثانيا – الموضوعات الرئيسية للعمل المشترك بين القطاعات

١ – تعزيز المعرفة المتبادلة بالتنوّع الثقافي والإثني واللغوي والديني

٤ – يمثل الحوار الحقيقي عملية وممارسة محددة قوامهما الانفتاح على الآخرين، وهو يؤدي دوراً هاماً في التوصل إلى فهم أعمق لتنوّع طبيعة الأسرة البشرية. فالحوار لا يستنفر حواسنا ويعبئ قدراتنا الذهنية فحسب وإنما يساعد أيضاً على إسقاط المفاهيم الخاطئة والتخلص من التصورات النمطية، وإظهار ثراء التنوّع، وزرع الثقة والطمأنينة. ولما كان الحوار أداة لدرء خطر "اصطدام الجهالات" – أي جهل الناس

لقيم الآخرين وتاريخهم ولغاتهم وتراثهم وأديانهم – فهو يشكل وسيلة دينامية لتعزيز وحدة الجنس البشري.

٥ – ويُعد الحوار – بما فيه الحوار بين الأديان – هو المدخل الأساسي لتدارس إمكانية التغلّب على جهل الثقافات ببعضها بعضاً ولتخطي الخلافات فيما بينها وللحد بالتالي من الشقاق بين الثقافات. وبما أن قدرة البشر على الإحساس بالتعاطف مع الآخرين وبالحنو عليهم تتجاوز مجرد التعايش بين جماعات إثنية ثقافية مختلفة، فإن الحوار يتحقق عندما يتجلى في الخطاب الثقافي والاجتماعي والعلمي والسياسي تقدير "للآخر" المختلف.

٦ – وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوّع الثقافي (٢٠٠١) يتضمن التزاماً بتعزيز "التنوّع المثمر للثقافات" بروح من الحوار والانفتاح لمواجهة أخطار النزعة الانعزالية المنغلقة على الهوية.

٧ – وستقوم مختلف قطاعات البرنامج ومكاتب اليونسكو الميدانية بالتعاون – أو ستواصل التعاون – في هذا المجال المواضيعي، مع مراعاة المقتضيات السياقية للحوار بين الثقافات في مناطق مختلفة (وبوجه خاص في العالم العربي وجنوب شرق أوروبا ومنطقة البحيرات الكبرى)؛ وستجمع الممارسات المفضية إلى التعددية الثقافية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛ وستشجع الحوار بين أتباع وزعماء الأديان والعقائد والمعتقدات المختلفة من أجل القضاء على التصورات النمطية واستبانة القيم المشتركة وتعزيز الفهم المتبادل.

٨ – ويركّز المشروع الطليعي لقطاع الثقافة بشأن الحوار بين الثقافات وبين الأديان، المنفذ بالتعاون الوثيق بين قطاعات التربية والعلوم الاجتماعية والاتصال والمعلومات، على بلورة القيم المشتركة من أجل تعزيز احترام المعتقدات الدينية وتحقيق التسامح ودمج هذه القيم في المناهج والكتب المدرسية، مع مراعاة البعد الثقافي لحقوق الإنسان (في علاقتها بالنقاش الدائر حول حق كل شخص في حرية الاعتقاد والاقتناع والتعبير داخل ثقافته). وسوف تركّز أنشطة أخرى ذات صلة على تشاطر قيم مشتركة تتعلق باختصاصات علمية محددة في سياقات ثقافية مختلفة، وذلك من خلال شبكات علمية متخصصة ونُظم لإدارة المعلومات في مجال استخدام الموارد الطبيعية؛ وسيتم استحداث أدوات منهجية وإحصائية لتحسين فهم كيفية تعزيز التعددية وتفادي الاستبعاد والتهميش الثقافيين؛ كما ستطور مختلف الأدوات التعليمية الرامية إلى ترويج التسامح ومن ذلك مثلاً مبادرة *الطرق*. وستتيح الشبكات المعنية بالبحوث والسياسات تقديم المشورة على مستوى السياسات بشأن قضايا العنصرية والتمييز، والتمتع بالحقوق الثقافية، والثقافة وحقوق المرأة، وإدارة الهجرات الدولية. ويحظى موضوع التفاعل مع الشباب باهتمام خاص، ومن المنتظر توطيد هذا التفاعل من خلال حلقة عمل ستعقد عما قريب في قبرص. وستدعم اليونسكو، بالتعاون مع المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام، الرابطة النسائية للتفاهم بين الأديان في منطقة القرن الافريقي، وسيشمل ذلك تدريب النساء في مجال الوساطة من أجل تسوية النزاعات والعمل الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما لمنفعة سكان الأحياء الفقيرة والنازحين.

٩ – واستخدام وسائل الإعلام وقنوات نقل المعلومات، بما فيها شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني، بصورة إبداعية من شأنه أن يسهم في تحسين فهم الثقافات والشعوب الأخرى، ويوفر الخلفية والسياق

اللازمين للأفراد أو الجماعات لكي ينظروا إلى أنفسهم بعين ناقدة وإلى الآخرين بروح متفتحة. وعملاً على مكافحة التصورات النمطية يجب تمكين وسائل الإعلام من الاضطلاع بثلاثة أدوار: نقل المعلومات وتوفير التحليلات والدفاع عن الحق في القيام بذلك؛ وتناول القيمتين الأساسيتين المتمثلتين في التسامح والتفاهم والترويج لهما؛ وطرح المسلمات المتداولة للنقاش بصورة مستمرة، وطرح الاستفسارات على أصحاب القرار بوجه خاص.

١٠- ويتواصل التعاون الوثيق والمثمر مع طائفة واسعة من الشركاء. وعلى وجه الخصوص، يتعاون قطاعا الثقافة والتربية في إطار الشبكة التي تضم ١٥ من كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالحوار بين الثقافات والحوار بين الأديان، وهي شبكة تم إنشاؤها مؤخراً. وفي هذا السياق، تم التوقيع في المقر، في أيار/مايو ٢٠٠٦، على اتفاق التوأمة بشأن "الحوار بين الأديان من أجل التفاهم الثقافي". كما أنشئ عدد آخر من أطر التعاون والتشارك مع مؤسسات شريكة مثل إيسيسكو وأليكسو، وتحالف الحضارات، ومنتدى شعوب آسيا وأوروبا، والمنتدى الدائم للشعوب الأصلية، ومؤسسة آنا ليندت الأوروبية – المتوسطية للحوار بين الثقافات، ومنظمة المدن والإدارات المحلية المتحدة.

١١- وتم مؤخراً التصدي بنهج مشترك بين القطاعات لتحد جديد طُرح في هذا المجال ويتعلق بمسألة التكامل بين مبدأ حرية التعبير ومبدأ احترام الرموز الثقافية والدينية، وذلك عملا بالقرار ١٧٤م ت/٤٦ الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو فيما يخص "احترام حرية التعبير واحترام العقائد، والقيم المقدسة، والرموز الدينية والثقافية". كما أنشأ المدير العام في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ فريقاً عاملا برئاسته يعنى بدفع العمل المنفذ في هذا المجال قدماً عن طريق أنشطة ملموسة.

١٢- وستركز اليونسكو بوجه خاص على التنوع الثقافي باعتباره وسيلة للحوار والمصالحة في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع، وذلك كمدخل لإعادة التفاهم وتيسير الحوار والمصالحة بين مجتمعات منقسمة، عن طريق تشاطر المسؤولية إزاء حماية التراث الثقافي بكافة أشكاله وإزاء إحياء أشكال التعبير الثقافي والممارسات الثقافية.

١٣- ويمثل مشروع التثقيف في مجال التراث العالمي مجالا للعمل ذا أهمية خاصة، فهو يرمي إلى إذكاء وعي الشباب بشأن صون التراث العالمي، ويشجع على تبادل المعرفة وتقدير التنوع الثقافي والإثني واللغوي والديني. وقد اكتسبت مجموعة المواد التعليمية المخصصة للمعلمين شعبية واسعة على الصعيد العالمي، بعد أن تمت ترجمتها إلى ٢٨ لغة.

١٤- ويتعرض العديد من مظاهر التراث الثقافي غير المادي للخطر، مثال ذلك التقاليد الشفهية، وفنون الأداء، والمعارف والمهارات التقليدية، والطقوس والمناسبات الاحتفالية، والحرف اليدوية التقليدية. وتدرج اتفاقية عام ٢٠٠٣ برامج صون هذا التراث صراحة في سياق التنمية المستدامة (المادة ٢)، إذ أن صون التراث غير المادي يعتمد بالدرجة الأولى، بحكم طابعه الحي والتمثيلي، على ضمان استدامة الممارسات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات أكثر مما يعتمد على حماية المنتج الثقافي في حد ذاته. ومن شأن تطبيق اتفاقية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣ في المستقبل أن يسهم إسهاماً كبيراً في الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب من خلال تشجيع الدول الأطراف على تعزيز وظائف التراث غير المادي في المجتمع وإدراجه في تخطيط البرامج.

١٥- وتشمل أوجه التعاون بين القطاعات ذات الصلة ما يلي: (١) إقامة الحوار بين أصحاب المعارف المحلية والتقليدية والعلميين ومديري الموارد في إطار مشروع نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين (LINKS) بإدارة قطاع العلوم، و(٢) تنظيم "حوارات فلسفية بين المناطق"، يديرها قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، كأطر لتعزيز التفاهم بين مدارس الفكر الفلسفي العالمي وتشجيع قيام الشراكات الفكرية. ويؤكد "يوم الفلسفة" السنوي على إسهام الفلسفة الفعلي والممكن في كافة أشكال الحوار.

١٦- والحوار يعتمد في جوهر الأمر على فرص تعبير عن النفس. ولن يتوافر إطار مؤات للحوار إلاّ بتزويد الناس والجماعات والأمم بالوسائل التي تتيح لهم التعبير عن ظروفهم وأفكارهم. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة ناجحة مشتركة بين القطاعات تضمنت توفير دورة دراسية من دورات التعلّم مدى الحياة عنوانها "الأديان ووسائل الإعلام والاتصال"، اشترك في تنظيمها قطاع الثقافة مع قطاع الاتصال والمعلومات. وتؤثر كل من وسائل الإعلام المتخصصة والمبادرات الإعلامية التي يقوم بها المواطنون، ومن بينها المدونات الإلكترونية المتزايدة الانتشار، على أسلوب رؤية الناس لبعضهم بعضاً. وقد يؤدي الإحباط الناجم عن غياب وسائل التعبير إلى عدم الاكتراث بعملية الديمقراطية، ومن ثم إلى الشعور باللامبالاة أو اللجوء، في بعض حالات متطرفة، إلى العنف. ومن هنا ضرورة التشجيع على قيام بيئة مؤاتية لحرية التعبير عن النفس باعتبارها حجر الأساس الذي يرتكز عليه الحوار الثقافي والحوار بين الثقافات.

٢ – بناء إطار للقيم المشتركة

١٧- يجري تسليط الضوء في كافة مستويات الحوار داخل الحضارات والثقافات والشعوب وفيما بينها، بما في ذلك الحوار بين الأديان، على إطار من القيم المشتركة يستعان به في مكافحة التعصب والأحكام المسبقة والتصورات النمطية والارتياب المتبادل والجهل، وفي إرساء أسس السلام الدائم واحترام كرامة البشر.

١٨- وقد أدت سلسلة من الأحداث الدولية – مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات قمة – ومن الإعلانات الدولية التي تتابعت خلال السنوات الماضية، إلى ظهور شعور واسع بالإجماع على هذا الإطار العام للحوار. ويشتمل ذلك الإطار على قيم مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتشاطر المسؤولية. وينبغي أن يستهدف الحوار أولاً – ولا سيما عن طريق التعليم – نشر الأهداف والمبادئ التي يؤكد عليها إعلان الألفية باعتبارها أهدافاً ومبادئ "صالحة لكل زمان ومكان". وتتعلق هذه القيم الجوهرية بمعايير السلوك الأساسية، وهي التي تمنح الهويات شكلها ومضمونها وتشكل الحجر الأساسي الذي يبنى عليه التماسك الاجتماعي والغايات المشتركة. والتسامح هو قيمة جوهرية تشتمل على احترام الغير، بصرف النظر عن تنوع المعتقدات والخلفيات الثقافية واللغات. والقيم العالمية الهامة الأخرى هي: احترام التنوع الثقافي ودعمه، والالتزام بالسلام واللاعنف والممارسات السلمية، واحترام كرامة البشر، ومراعاة حقوق الإنسان.

١٩- وفي ظروف أخرى، يمكن أن يحدث تعلّم وفهم متبادلين نتيجة للتركيز على قيم مستعرضة – وهي القيم التي تشترك فيها ثقافتان أو أكثر – بدلا من التركيز على القيم العالمية. والقيم المستعرضة هي على سبيل المثال، احترام حياة الإنسان، والتعليم للجميع، والتعلق "بمقدس" أسمى يستشف وراء التقاليد الدينية أو الثقافية المختلفة. وكل هذه القيم تنتمي إلى تراث الإنسانية المشترك وينبغي تعزيزها من هذا

المنطلق. وبإمكان القيم المستعرضة أن تقرّب بين الآفاق الثقافية المتباعدة وأن تتيح قاعدة للحوار داخل مجتمعات ذات خلفيات ثقافية متنوعة وفيما بينها. وفي هذا السياق، يتواصل التشاور والتعاون مع مجلس أوروبا، وتحالف الحضارات، وإيسيسكو، وأليكسو، وملتقى آسيا وأوروبا.

٢٠- ويكمن التحدي هنا في تعزيز هذه القيم والتأكيد عليها وفي ترجمتها إلى واقع يتجسد من خلال العمل الفعلي، وذلك مثلا من خلال برنامج اليونسكو للتربية من أجل السلام الذي تم إعداده وتنفيذه بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوضاع الطوارئ. ويجري أيضا تشجيع الحوار بين الثقافات وتبادل الأفكار والتفاهم في أوساط الشباب، وذلك من خلال مبادرة الحوار بين الثقافات (موندیالوغو Mondialogo)، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص أطلقتها اليونسكو وشركة ديملر كرايسلر في عام ٢٠٠٣. وهي تتألف من مسابقة موندیالوغو المدرسية للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٨ عاماً، وتنظم من خلال شبكة المدارس المنتسبة التابعة لقطاع التربية بالتعاون مع اللجان الوطنية؛ ومن جائزة موندیالوغو الهندسية لطلاب الهندسة والمهندسين الشباب؛ وينظمها قطاع العلوم الطبيعية والاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية؛ ومن بوابة تفاعلية خاصة على شبكة الانترنيت تشكل إطاراً لهذا المشروع (www.mondialogo.org).

٢١- ويعكس "التزام الرباط" أهداف وتعهدات مبادرة "تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات من خلال العمل المستدام والملموس"، وهي مبادرة متعددة الأطراف أطلقتها اليونسكو في عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع إيسيسكو وأليكسو ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمركز الدنماركي للثقافة والتنمية ومؤسسة آنا ليندت الأوروبية – المتوسطية للحوار. وأسفرت هذه المبادرة عن عدد من الأنشطة قامت بها المنظمات الشريكة بصورة فردية أو مشتركة. وشكلت المبادرة إطاراً فكرياً وسياسياً وعملياً مرجعياً استعين به في تنظيم المؤتمر الإقليمي الافريقي للحوار بين الثقافات والحضارات والشعوب (الذي انعقد في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، في أبوجا بنيجيريا)، وتنظيم الاجتماع الثالث للفريق الرفيع المستوى التابع لتحالف الحضارات (الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠٠٦ في داكار بالسنغال)، كما استعين به فوق هذا وذاك في إعداد الأنشطة المتوخاة في خطط عمل جميع قطاعات اليونسكو لفترة العامين الحالية.

٢٢- وكُرس منتدى القمة الإقليمي الرابع لجنوب شرق أوروبا الذي انعقد في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ في أوباتيا بكرواتيا لمسألة "نقل التراث". وكان مناسبة لترسيخ وتجديد صلات التعاون العلمي في المستقبل بشأن عنصر خاص من عناصر المسالك الثقافية في المنطقة، وهو مواقع التراث الثقافي والطبيعي. وبحثت القمة في إمكانيات تحسين التعاون بين بلدان جنوب شرق أوروبا من أجل تعزيز التراث الأوروبي المشترك. وجرى التأكيد بصفة خاصة على جمع وتوثيق المعلومات بشأن الأنشطة والمبادرات القائمة من أجل تحقيق قدر أكبر من التعاون والتآزر والتنسيق بين هذه المشروعات والمبادرات على الصعيد الإقليمي – بغض النظر عما إذا كانت هذه المشروعات قد أعدتها اليونسكو أو مجلس أوروبا أو الاتحاد الأوروبي أو كانت مشروعات أعدت خصيصاً في هذه المنطقة أو من أجلها. وسيقوم قطاعا الثقافة والعلوم الطبيعية بمتابعة هذا النشاط.

٢٣- ويمكن لوسائل الإعلام أن تقوم، مدعومة من قطاع الاتصال والمعلومات في اليونسكو، بدور هام في الربط بين البلدان التي تشهد مناطقها نزاعات أهلية. وكان من النتائج المهمة التي نجمت عن استراتيجية اليونسكو لجنوب شرق أوروبا إنشاء شبكة إيرنو **(ERNO)** لتوزيع الأخبار. التي تربط بين المسؤولين عن الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون وتؤمن تبادلاً منتظماً للبرامج التلفزيونية بين كافة بلدان المنطقة. كما

يجري استخدام شبكة إيرنو لتدريب العاملين في التلفزيون ولمبادرات الإنتاج المشترك التي كان من ثمراتها برنامج لقي قبولاً حسناً عن الاتجار بالنساء في جنوب شرق أوروبا. وتصلح هذه الشبكة لأن تكون نموذجاً للارتقاء بالمبادرات التي تتم في مناطق أخرى في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني وعلى شبكة الانترنيت.

٢٤- وأخيراً، يسعى مشروع طريق الرقيق المشترك بين القطاعات إلى إغناء المعارف بشأن التفاعل الثقافي الناجم عن الاتجار بالرقيق والاسترقاق، وإلى تكثيف وتوثيق البحوث عن هذا التفاعل في المناطق الجغرافية المهملة، مثل منطقة الكاريبي. وتتمثل أهداف المشروع، التي تستوجب عملاً مشتركاً بين التخصصات، فيما يلي: (أ) وضع حد للصمت الذي أحاط بهذه المأساة على مر التاريخ، (ب) تسليط الضوء على نتائجها وعلى حصيلة التفاعل بين الشعوب وثقافاتها، (جـ) الإسهام في بناء ثقافة تسامح وتعايش سلمي بين الشعوب. وتجري ترجمة هذه الأهداف إلى الأنشطة العملية التالية:

(١) تعميق البحوث العلمية بشأن الاتجار بالرقيق والاسترقاق (قطاع الثقافة) وتحقيق فهم أفضل لأشكال الاسترقاق المعاصرة (قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية)؛

(٢) إعداد مناهج دراسية ومواد تعليمية بهدف إدخال تدريس هذه المأساة في كافة مستويات التعليم (قطاع التربية)؛

(٣) الترويج لإسهام افريقيا والشتات الافريقي (قطاع الثقافة وإدارة افريقيا)؛

(٤) النهوض بالثقافات الحية وأشكال التعبير الفني والروحي الناجمة عن التفاعل الذي تولد عن الاتجار بالرقيق والاسترقاق (قطاع الثقافة)؛

(٥) صون المحفوظات والتقاليد الشفوية المتعلقة بالاتجار بالرقيق والاسترقاق (قطاع الثقافة وقطاع الاتصال والمعلومات)؛

(٦) حصر وصون التراث الثقافي المادي والأماكن والمواقع التي تذكر بالاتجار بالرقيق أو الاسترقاق، وتعزيز سياحة أماكن الذكرى القائمة على هذا التراث (قطاع الثقافة).

٣ – تدعيم التعليم الجيد وتعليم القيم

٢٥- يعتبر التعليم الجيد وسيلة أساسية لتهيئة النفوس للحوار ولغرس قيمه فيها. كما أنه يذكّي الوعي بحقوق الإنسان الأساسية ويعزز فهم هذه الحقوق، ويولد احتراماً للآخرين، ويُكسب المهارات اللازمة لبناء ثقافات السلام وصونها. ويعتمد هذا النهج أيضاً على أهداف تعليم حقوق الإنسان وإطار أنشطته، التي ترد في خطة عمل المرحلة الأولى من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويتضمن عمل اليونسكو دعم الدول الأعضاء في تنقيح مضامين الكتب المدرسية، ومواد التعلّم والمناهج الدراسية، مع مراعاة شتى أنماط التعلّم، وخبرات الحياة، والتنوع الثقافي واللغوي. وستراجع وتصحح، عن طريق الحوار والتعليم، التصورات النمطية المتعلقة بالجنسين والثقافات والأمم والأديان الأخرى مع الاستفادة من وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم النظامي وغير النظامي للقيم والسلام. وبالمثل، سيُعنى بدور المعلم في تفسير الكتب الدراسية وإعداد المواد التعليمية التي تحث الدارسين على الحوار وتعلمهم التفكير بصورة نقدية.

٢٦- إن التعليم المشترك بين الثقافات هو جزء لا يتجزأ من التعليم الجيد وتعليم القيم. وأبعاد هذا التعليم والأفكار والاستراتيجيات المتعلقة به موضحة في "المبادئ التوجيهية لليونسكو بشأن التعليم المشترك بين الثقافات" – قيد الطبع – وفي "التعلّم من ممارسة الحوار بين الثقافات – تحليل للوسائل والأساليب والنهوج". وسيستفيد العمل المشترك بين القطاعات من الحملة الجديدة لشبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة التي استهلت في آذار/مارس ٢٠٠٥ تحت عنوان "كلنا متساوون في ظل التنوّع" لتعبئة المدارس ضد العنصرية والتمييز والإقصاء. وسيستفاد أيضاً من الدروس المستقاة من برنامج كراسي اليونسكو الجامعية وتوأمة الجامعات لتعزيز الأنشطة العملية والفعّالة الرامية إلى النهوض بالتعليم المشترك بين الثقافات. وسيستفاد بالمثل في هذا المجال الموضوعي من الخبرات المكتسبة في إطار مشروع طريق الرقيق فيما يخص بحوثه المتعلقة بالاتجار بالرقيق والاسترقاق وفيما يخص إعداده للمناهج الدراسية والمواد التعليمية ذات الصلة.

٢٧- وسيسترشد عمل اليونسكو في مجال إعداد وتنقيح الكتب الدراسية باستراتيجيتها الجديدة المعنونة "استراتيجية شاملة للكتب المدرسية وغيرها من مواد التعلّم" (تحت الطبع)، التي تبين النهج القائم على الحقوق فيما يتعلق بإعداد السياسات وضمان جودة التعليم والانتفاع به. ويعتمد نشاط المنظمة الخاص بالتنقيح المتبادل للكتب الدراسية في مجال التاريخ والجغرافيا اعتماداً كبيراً على هذا النهج، ويشتمل على خطط لتنظيم حلقات تدارس إقليمية لمؤلفي الكتب الدراسية وناشريها ومخططيها بهدف وضع خطط عمل ومبادئ توجيهية ومجموعات موارد تعليمية. وسوف تنظم أنشطة أخرى في إطار "الحوار الأوروبي العربي".

٢٨- إن التثقيف في مجال التراث، في إطار التعليم النظامي وغير النظامي، يفضي إلى تهيئة بيئة ترعى التسامح والاحترام المتبادل من خلال تحسين المعارف بشأن تعددية التراث الثقافي وأهميته بالنسبة للذاكرة والهوية، لا سيما لدى الأجيال الصاعدة. ويوفر المشروع المشترك بين قطاعي الثقافة والتربية والمعنون "التراث بين أيدي الشباب"، المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه، أداة تربوية وترويجية فعالة للمدارس المشتركة في شبكة اليونسكو العالمية للمدارس المنتسبة. وإبان المناقشات التحضيرية التي نظمت على شبكة الانترنيت للمنتديات الإقليمية بشأن الحوار بين الثقافات والأديان، تم الإقرار بأهمية التعليم في مكافحة الجهل والتحيز وفي تقليص الاختلافات بين الناس، مع الاعتراف في الوقت ذاته بوجود فوارق بين مختلف الثقافات بسبب اختلاف اللغات ونظم القيم. وأفضت هذه المناقشات إلى توصيات باستخدام التاريخ على نحو يبرز التعايش بين مختلف الشعوب وإسهامها في تراث البشرية المشترك. كما ركّزت على صعوبات ومزايا العيش في مجتمع متعدد الثقافات.

٢٩- وأنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ فريق عمل معني باللغات والتعدد اللغوي من أجل تنفيذ استراتيجية اليونسكو الجديدة المشتركة بين القطاعات الرامية إلى تعزيز التنوّع اللغوي باعتباره ركناً أساسياً من أركان التنوّع الثقافي في العالم وشرطاً جوهرياً لتحقيق التنمية المستدامة. وتعد متابعة توصيات قمة الاتحاد الافريقي التي عُقدت في الخرطوم في عام ٢٠٠٦ من الأنشطة البارزة في هذا الإطار. وقد دُعيت اليونسكو إلى مساعدة الاتحاد الافريقي في تنظيم الأنشطة المزمعة بمناسبة الاحتفال بالسنة الافريقية للغات (٢٠٠٦). كما أن التعاون مع الأكاديمية الافريقية للغات سيعزز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية في مجال صون اللغات في الجامعات الافريقية ومراكز البحوث الوطنية والمؤسسات الإقليمية؛ والنهوض

بالتعدد اللغوي وبتدريس اللغة الأم في التعليم النظامي وغير النظامي وفي المناهج الدراسية؛ ودعم تطبيق سياسات وطنية ملائمة في مجال اللغات.

٣٠- وفي إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، تقوم اليونسكو بتنسيق الأنشطة على المستوى العالمي لتعزيز التعدد اللغوي في المجال السيبرني. فلا بدّ من أن توفر شبكة الانترنيت مضامينها في إطار متعدد اللغات يتجلى فيه ثراء التنوع اللغوي في العالم ويجعل بإمكان أي فرد التعبير عن آرائه وشواغله وملكته الإبداعية باللغة التي يختارها.

٤ - مكافحة العنف والتطرف

٣١- تستوجب اتجاهات العنف والتطرف المعاصرة ومخاطر اندلاع النزاعات تحسين معرفة الثقافات والشعوب لبعضها بعضاً، وتقديم دعم فعال للمصالحة في البلدان الخارجة لتوها من أوضاع ما بعد النزاع. ومن ثم تركز اليونسكو على الأنشطة التي من شأنها أن تسهم في مكافحة دورة العنف – التطرف – التعصب – الإرهاب. وتعتبر اليونسكو أنشطتها الداعمة للحوار بين الشعوب، كما أشرنا آنفا، أنشطة تفيد وتكمل الجهود المبذولة لمعالجة تلك الدورة المعقدة. غير أن هذه الأنشطة ينبغي أن تتجاوز الاتفاق العام بشأن قيمة الحوار الذي يفضي إلى أفعال تؤثر نتائجها فعلا في طرق التعايش والتفاعل والتفاهم بين الأفراد. ويعني ذلك ضرورة إعداد واعتماد الأطر الأخلاقية والتقنينية والتربوية لتعزيز الأمن البشري ودرء النزاعات، عن طريق القيام بمجموعة من الأنشطة البحثية والتدريبية وتنظيم منتديات للخبراء في المناطق المختلفة.

٣٢- ولهذا الغرض تقوم اليونسكو أيضاً بالمشاركة والإسهام في إعداد استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وذلك في إطار فريق العمل المشترك بين الوكالات والمختص بمكافحة الإرهاب. وقد تشكل هذا الفريق في أعقاب اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تنص على أن قادة العالم قد اتفقوا على أن يدينوا "بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه، وحيثما ارتكب، وأيا كانت أغراضه، إذ إنه يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين" (الفقرة ٨١). وقد ركّز إسهام اليونسكو في تقرير الأمين العام المعنون "الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب"، الذي قدمه إلى الجمعية العامة، على الحوار بين الحضارات والاستراتيجيات التعليمية ودور وسائل الإعلام.

٣٣- وينبغي استخدام جميع الأدوات المتاحة لبلوغ وإشراك طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة السياسية والثقافية والدينية وغيرها من عناصر المجتمع. وينبغي باستمرار إبراز الجانب الحيوي للثقافات بغية تلافي تحولها إلى التطرف أو العزلة، وما قد يسبب تجاوزات طائفية ويشعل النزاعات. وكثيراً ما يعتبر اللاتوافق الثقافي سبباً للنزاعات في حين أنه يساء استخدامه في الواقع لأغراض خاصة. فالهدف المتوخى هو إثبات أن الثقافة تعد بحكم طبيعتها عاملاً من عوامل السلام لأنها تُشرك كل فرد في حوار طوعي دائم.

٣٤- وفي هذا السياق يجري في الوقت الراهن إعداد سياسات تجديدية لصالح التعددية الثقافية التي تشكل الاستجابة السياسية لواقع التنوع الثقافي، وذلك للجمع بين المبادئ والقيم التي يستند إليها كل من التنوع الثقافي والحوار. ويتم الاضطلاع بأنشطة تستهدف توضيح المفاهيم، واستخلاص الدروس من

الممارسات الجيدة، واستحداث أدوات منهجية جديدة من أجل توعية الجمهور وصانعي القرار بضرورة احترام تنوع الثقافات، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الصور، مع التأكد في الوقت نفسه من احترام حرية التعبير والعقائد وحقوق الإنسان الأساسية. ويجري لهذا الغرض إعداد وتحسين أطر التشاور مع طائفة واسعة من الشركاء تضم مجلس أوروبا، وتحالف الحضارات، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والاجتماع الآسيوي الأوروبي.

٣٥- وعلاوة على ذلك ستتخذ التدابير اللازمة لتعزيز فهم الوجوه المتعددة للعنف والتعصب والإرهاب على النحو التالي:

- أنشطة البحوث: يقوم الكرسي الجامعي لليونسكو الذي أنشئ حديثا في جامعة موناش (أستراليا) بمسح إقليمي للنزاعات المحتملة في منطقة المحيط الهادي، بغية تحليل جملة أمور منها كيفية إسهام أشكال سوء الفهم المقترنة بمشاعر الاستبعاد الطائفي في تغذية الميول الإرهابية.

- توفير التربية المشتركة بين الثقافات للنشء وتطوير المواد التعليمية والكتب الخارجة عن المنهج الدراسي للأطفال والنشء المقيمين في مناطق حساسة.

- تنظيم دورات تدريبية موجهة إلى الإعلاميين والأخصائيين الاجتماعيين المتصلين بالمهاجرين (جامعة جنيف، سويسرا)، بغية تعزيز التفاهم بين الثقافات وإقامة الحوار.

- معالجة القضايا الحضرية، والتنوع الثقافي والسياسات المحلية، والاستدامة البيئية في المدن.

- دراسة القضايا المتعلقة بالعنف وبلورة ردود على المستوى الإقليمي لمواجهة أحداث العنف الصادرة عن الشباب.

٣٦- وستبذل جهود خاصة لإبراز العلاقة بين تقديم المساعدة لوسائل الإعلام الحرة والمستقلة والمتعددة – التقليدية منها والجديدة – والدور الأساسي الذي تؤديه في درء النزاعات العنيفة وتعزيز فهم ومعرفة الجماعات والشعوب المنتمية إلى بيئات ثقافية ودينية و/أو اجتماعية مختلفة لبعضها بعضاً. وستدعم اليونسكو لهذا الغرض المواد التي تنتجها وسائل الإعلام، وإنشاء شبكات عبر ثقافية للصحفيين، ووضع أساليب أخلاقية لإجراء التحقيقات الصحفية، والتدريب، وتوعية الإعلاميين، ولا سيما في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. وفي إطار مكافحة الإرهاب يغدو من الأهمية تعزيز التمييز بين حرية الفكر والضمير والدين والعرق وبين استخدام الإرهاب كوسيلة لبلوغ غايات أيديولوجية أو سياسية. ومن ثم يستند أيضاً أسلوب المعالجة إلى أهداف وإطار أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان المبينين في خطة عمل المرحلة الأولى من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣٧- وينبغي أيضاً إدراج الثقافة في قلب النقاشات الجارية بشأن درء النزاعات وتحقيق الأمن البشري، عملاً على تحسين إدراك دور الثقافة في النزاعات وفي غيرها من الأوضاع التي تهدد الأمن البشري (مثل الفقر، وفيروس ومرض الأيدز، والاتجار بالبشر)، وذلك بهدف تزويد صانعي القرار والمجتمعات المحلية بالأدوات الثقافية الملائمة لمكافحة العنف والتطرف. وسوف تشمل الجهود أيضاً تحديد العقبات التي تعترض الحوار بين الثقافات في مناطق مختلفة ولا سيما في البلدان التي تواجه أوضاع ما بعد النزاعات

وما بعد الكوارث (الشرق الأوسط، منطقة البحيرات الكبرى، جنوب شرق أوروبا، المناطق التي عانت من أمواج التسونامي).

٣٨- وستواصل اليونسكو أيضاً إسهامها في درء النزاعات وتعزيز الأمن البشري في بلدان مختلفة في افريقيا، وذلك عن طريق قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما ستسعى إلى تحديد العوائق التي تعترض طريق الحوار بين الثقافات في مناطق مختلفة (المنطقة العربية، افريقيا، آسيا) ولا سيما في المناطق التي تواجه أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث (منطقة البحيرات الكبرى، البلقان، المناطق التي عانت من أمواج التسونامي)، وإلى استحداث أدوات وأساليب لاكتساب كفاءة في مجال الحوار بين الثقافات توفر تدريب عليها للأطراف المعنية (القادة التقليديين، والفنانين من السكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، والرواد الثقافيين). ويشكل العمل على إعادة بناء وسائل إعلام حرة ومستقلة جزءاً من هذه المبادرة بحكم الحاجة الملحة إلى تأمين تدفق المعلومات غير المتحيزة في أوضاع ما بعد النزاعات، وإلى إشراك وسائل الإعلام المحلية والإقليمية بصورة فعالة في عمليات المصالحة الاجتماعية.

٥ - تشجيع الحوار المكرس لخدمة التنمية المستدامة

٣٩- ينبغي في يومنا هذا إقامة وتعزيز حوار متعدد المستويات ومتعدد الجوانب فيما بين الحضارات وفي إطار كلّ منها، بغية تطوير الأسس اللازمة لعيش الأجيال القادمة في سلام وازدهار. ويمكن تعزيز التعاون والتآزر السلميين عن طريق التركيز على القضايا المتعلقة بالمياه والتنمية المستدامة والأمن البشري بشكل عام. ولئن كانت المياه، بما لها من دلالة رمزية تتجاوز الحدود الثقافية، تتمتع بالقدرة على التجميع والتوحيد فإنها يمكن أيضاً أن تسبب التوتر والنزاع. ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية السلمية المستدامة إلا من خلال التعاون المنقح والمتواصل، والحوار بين الأطراف الفاعلة المنتمية إلى الدول والمجتمع المدني ومختلف الديانات.

٤٠- ويشكّل عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، الذي عينت اليونسكو وكالة رائدة له في أعقاب قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، مدخلاً هاماً إلى الاضطلاع بأنشطة عملية في هذا الصدد. وعلى الرغم من وجود اتفاق عام بشأن مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة فإن النظر إلى هذا المفهوم يتباين تبايناً طفيفاً تبعاً للسياقات المحلية والأولويات وأساليب التناول. ويقتضي ذلك إقامة الحوار ومعالجة تعقد وتداخل مسائل مثل الفقر، والاستهلاك التبديدي، وتدهور البيئة، والبؤس الحضري، والنمو السكاني، والصحة، والنزاعات، وانتهاك حقوق الإنسان. وتركّز هذه الرؤية على اتباع نهج شامل وجامع بين التخصصات لتطوير أشكال الوعي والمعارف والمهارات اللازمة لتأمين مستقبل مستدام، وإحداث تغيير في القيم والسلوك ونماذج الإنتاج والاستهلاك وأنماط المعيشة.

٤١- وتستند التنمية المستدامة إلى رؤية للبشر متسقة مع التطلعات الثقافية المحلية. ولذلك فإن التنوّع الثقافي يعزّز القدرة على الاستدامة. وتواجه الثقافة بشكل عام، والتنوّع الثقافي بشكل خاص، ثلاثة تحديات جديدة تحاول اليونسكو معالجتها في النهج الذي تتبعه في مجال التنمية المستدامة، وهي: (أ) إن العولمة أحدثت أشكالاً جديدة من التفاوت تميل إلى تشجيع التباعد الثقافي والنزاع بدلاً من التعددية الثقافية؛ (ب) إن الدول أصبحت مطالبة بصورة متزايدة بأن تتصدى للأفكار والصور والموارد التي تتدفق

عبر حدودها وتؤثر على التنمية الثقافية؛ (جـ) إن خطر الاستبعاد الثقافي وغيره من أشكال الاستبعاد بات محدقاً مع اتساع الفجوة الرقمية وتزايد أوجه التفاوت فيما يتعلق بمحو الأمية.

٤٢- ويقتضي ذلك أن يكون التعليم في خدمة التنمية التي تراعي البعد الثقافي وتستند إلى احترام التنوّع الثقافي وممارسة الحوار. ولذا فإن التعليم الذي يروّج لتعلمّ العيش معاً من أجل بناء مستقبل مشترك يجب أن يراعي التطلعات والهويات الثقافية وطرق العيش المختلفة ومنظومة القيم والتقاليد والمعتقدات. وعلى هذا التعليم أن ينمّي القدرات الإبداعية وأشكال التعبير الثقافي للبشر بأشكالها المتعددة المادية وغير المادية. ويجب على التعليم – من منظور التنوّع الثقافي – أن يعترف بأن التعلّم يحدث في جميع مناحي الحياة ويشمل أماكن التعلّم المتعددة من "تقليدية" وجديدة في مجتمعات اليوم.

٤٣- ويُعتبر دور العلوم مهماً للتعاون والتبادل بين الناس المنتمين إلى مختلف الثقافات والتقاليد والأديان، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة. وقد كانت العلوم دوماً، بوصفها تراثاً مشتركاً للبشرية، وسيلة للتحاور والتفاهم بين علماء ذوي خلفيات ثقافية ودينية مختلفة. وتجلى ذلك أيضاً في الأنشطة التي أدت إلى إنشاء الرابطة الدولية للعلميين الشباب، أو المنظمة الإسرائيلية الفلسطينية للعلوم، أو مشروع سيزامي (المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط).

٤٤- كما تتعاون اليونسكو أيضاً مع هيئة دار آسيا **(CASA ASIA)** في برشلونة (اسبانيا) لتعزيز الحوار بشأن السياسات بين صانعي القرارات والأطراف المعنية في المجتمع المدني بهدف الترويج لمبادئ الحوار وتشجيع التشارك والتحاور بين أطراف معنية متعددة، بوصف ذلك وسيلة للنهوض بحقوق المرأة. وسينظم اجتماع مائدة مستديرة بشأن "حقوق المرأة وتمكينها" في سياق حوار بين الشرق والغرب تنظمه هيئة دار آسيا في برشلونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وسيركّز اجتماع المائدة المستديرة هذا على أوجه الاختلاف وأوجه التماثل في مساعي النساء الرامية إلى تمكينهن وإلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وسوف تقوم خبيرات من الشرق والغرب ومن مختلف الفئات العمرية بتناول بعض المعتقدات والافتراضات الشائعة التي يمكن أن تشوّه تصوّر المجتمعات الشرقية والغربية، وكذلك مدى إسهام المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي.

٤٥- ويُعتبر الشباب فئة مستهدفة على وجه التحديد في الجهود المتعلقة بالحوار بشكل عام وبالتنمية المستدامة بشكل خاص. وفي إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، تتعاون اليونسكو مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز مشروع "التبادل بين الشباب" الذي يعد مشروعاً يركّز على تعليم الشباب أساليب الاستهلاك المستدام. ويعالج المشروع موضوعات مستعرضة تتضمن قضايا التعليم والتراث العالمي، وتشجيع الحوار بين الشباب المنتمين إلى ثقافات مختلفة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وينطوي المشروع المشترك بين القطاعات "طريق نهر الفولغا العظيم" على إقامة الحوار بين طلبة المدارس الثانوية التابعة لشبكة المدارس المنتسبة في ١٦ بلداً تقع على امتداد نهر الفولغا. كما اعتمد منتدى اليونسكو الرابع للشباب المعنون "الشباب والحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب – اقتراحات من أجل العمل في مجال التربية والعلوم والثقافة والاتصال"، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تقريراً أكد فيه على الحاجة إلى تنظيم منتديات إقليمية ووطنية ومحلية من أجل تمكين الشباب على اختلاف مشاربهم وفي جميع المناطق في العالم. وركّز المندوبون الشباب بوجه خاص على الحاجة إلى تحديد موضوعات تتعلق بإقامة حوار بين الثقافات وبين الأديان بغية تعزيز السلام والتعليم من أجل التنمية

المستدامة، وإلى صياغة توصيات بأعمال ذات صلة تنفذ من قبل الشباب ولأجلهم. وعُقد أول منتدى من سلسلة منتديات إقليمية للشباب في سياق المهرجان الأول لشباب المحيط الهادي الذي نُظم في تموز/يوليو ٢٠٠٦، وسيعقد المنتدى الثاني في قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٤٦- كما تعمل اليونسكو بنشاط في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في منطقة "المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر المتوسط وبحر الصين الجنوبي"، وذلك في إطار متابعة استراتيجية موريشيوس بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنفيذ التزامات منتدى الشباب الذي عُقد في موريشيوس على هامش اجتماع للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويساهم قطاع الثقافة في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال "فهم دور التنوّع الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة بالدول الجزرية النامية الصغيرة". كما يضطلع بأنشطة ذات صلة بالحوار من خلال دعم الصناعات القائمة على الإبداع (الموسيقى والسينما والمنتجات السمعية البصرية والوسائط الإعلامية المتعددة) بهدف زيادة تقدير الثروة الثقافية في أقل البلدان نمواً. كما اعتمدت لجنة التراث العالمي خلال دورتها التاسعة والعشرين برنامج العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية النامية الصغيرة، بغية تنسيق وتطوير الأنشطة المتعلقة بالتراث العالمي في جزر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادي.

٤٧- كما تساهم اليونسكو في بناء قدرات السكان الأصليين في مجال الاتصال استناداً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال تمكينهم من المشاركة في إعداد وإنتاج مضامين محلية. ويجري التعاون بين القطاعات في إطار مشروع نُظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين **(LINKS)**، الذي يوثق نظم معارف السكان الأصليين، ويشجع على تناقلها، ويقيم حواراً بين الثقافات بشأن استحداث طرق جديدة تضمن الاعتراف بنظم معارف السكان الأصليين وتكفل احترامها بالنظر إلى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. ويجري أيضاً استقصاء مشترك بين القطاعات للتوصل إلى فهم أفضل لتأثيرها فيما يخص حقوق الإنسان والتنوّع الثقافي. ويشكل التعاون مع منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية جزءاً لا يتجزأ من الجهود المشتركة بين القطاعات التي تشتمل على وضع الخرائط الثقافية بمساعدة جماعات السكان الأصليين عن طريق اتباع نهوج جامعة للتخصصات واستخدام برامج إلكترونية لإنتاج المضامين المحلية. ويمكن توسيع نطاق هذه الأنشطة بتضمينها إشراك جماعات السكان الأصليين في الحوار بين الأديان وتعلّم/تعليم تاريخ هذه الجماعات.

٤٨- وتمشياً مع توصيات القمة الإعلامية الآسيوية التي عُقدت في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥ في كوالالمبور بماليزيا، ومؤتمر الرباط بشأن "الحوار بين الثقافات والحضارات من خلال مبادرات عملية ومستدامة"، الذي عُقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ في الرباط بالمغرب، أصبح برنامج عمل اليونسكو لفترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يتضمن عدداً من أنشطة الإعلام والاتصال الملموسة والمركّزة. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- زيادة تنوّع المضامين بإدراج الفئات السكانية المهمشة والجماعات والمجتمعات المحلية في عملية الاتصال والإعلام؛ وتشجيع استخدام نُظم شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني؛ وإشراك المنظمات العامة والخاصة في تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من قبل المجتمعات المحلية؛

- تيسير استحداث/إنتاج وإرسال/نقل المضامين المحلية؛ وضمان فرص مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة في صنع القرارات المتعلقة باستخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ وتوفير فرص الانتفاع بالمضامين من خلال نظم توزيع مشتركة، وتمكين الأقليات المحلية من استخدام وسائل الإعلام، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال، من أجل استقاء ونشر المعلومات التي تروج لتعلّم العيش معاً؛

- تعزيز الحوار من خلال وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية وبناء القدرات اللازمة للصحفيين؛ وتوفير دورات دراسية في الأخلاقيات والمعايير المهنية في معاهد الصحافة مع إيلاء عناية خاصة للاتصال بين الثقافات وبين الأديان؛ وتشجيع التغطية الإعلامية المكثفة للقضايا ذات الصلة بالحوار، والتوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الحوار، وتدريب الشباب على استخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال في الحوار.

ثالثا – الروابط المشتركة بين القطاعات والالتزامات مع الشركاء

٤٩– وردت في نص هذه الوثيقة إشارات عديدة إلى الروابط بين القطاعات والالتزامات مع الشركاء في تنفيذ مختلف أنشطة البرنامج المشتركة بين القطاعات. وطبقاً *للبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله* اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة، ستستمر اليونسكو، بالتعاون مع *تحالف الحضارات*، في استقصاء التزامات تجديدية مشتركة بين الوكالات واستكشاف مبادرات ابتكارية مع الشركاء على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتعزيز الحوار بين الأديان.

٥٠– وبُذلت جهود خاصة على صعيد السياسات من أجل تعزيز التعاون بين اليونسكو ومبادرة "تحالف الحضارات". وكانت اليونسكو ممثلة في الاجتماعين الأخيرين للفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات. وألقى المدير العام خطاباً أمام الفريق خلال اجتماعه الذي انعقد في داكار في أيار/مايو ٢٠٠٦، واطلعه فيه على نهج اليونسكو وخبرتها في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب (انظر http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001461/146137e.pdf).

٥١– ويُعتزم الاضطلاع بأنشطة تعاونية محددة أخرى في إطار الإعداد للمنتدى العالمي للثقافات، المزمع عقده في مدينة مونتيري بالمكسيك في عام ٢٠٠٧. ويزمع هذا المنتدى تنظيم طائفة واسعة من الأنشطة حول موضوعات حوارية، يشارك فيها الفنانون والشباب بوجه خاص (انظر أيضاً الوثيقة ١٧٤م ت/٥ ضميمة ٢).

٥٢– وستسعى اليونسكو في المستقبل إلى القيام على نحو استباقي بتلبية الحاجة المتزايدة إلى توعية الشباب بأهمية الحوار بين الثقافات. وسيجري الاستناد في ذلك إلى مجموعة التوصيات التي أسفر عنها منتدى الشباب، الذي نظم أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام وخصص للحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب؛ وقد دعا المؤتمر العام إلى تعزيز هذا الحوار في القرار ٣٣م/٣٨. وتتضمن فرص المشاركة الملموسة التي يمكن تنفيذها في هذا المجال إعداد برنامج مشترك بين القطاعات من أجل إنتاج مواد تعليمية جديدة ومبتكرة تلائم جميع القارات. ويمكن لهذه المبادرة، التي تشارك فيها طائفة عريضة

من الشركاء الوطنيين وهيئات المجتمع المدني الشريكة، أن تستند إلى "الممارسات الجيدة"، مثل مسابقة مونديالوغو المدرسية العالمية والأنشطة المدرسية المنظمة في إطار شبكة المدارس المنتسبة.

٥٣- وستركّز اليونسكو على المضي قدماً في تعزيز المعرفة بالعلاقة القائمة بين التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات في ظل العولمة. ولهذه الغاية، يجري حالياً المزج بين النهج الموضوعي والجغرافي (خطة تنمية الثقافة العربية، ومنطقة البحيرات الكبرى، وآسيا الوسطى، والقوقاز، والشرق الأوسط، وجنوب شرق أوروبا)، مع الاسترشاد بالهدف الشامل المتمثل في "تعلّم العيش معاً"، الذي يكتسي أهمية خاصة في المناطق التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع وفي المناطق الحساسة. وستسترشد الجهود المبذولة في هذا الصدد بالمشروع الجديد المشترك بين القطاعات *"التعلّم من خلال ممارسة الحوار بين الثقافات: تحليل للأدوات والأساليب والنهوج"*.

رابعاً – الجدول الزمني

٥٤- سيغطي الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة المشتركة بين القطاعات، المذكورة أعلاه، والأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع مختلف الشركاء، كل المدة المتبقية من فترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وسيتم إطلاع المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في هذا المجال من خلال التقارير المستندة إلى النتائج التي يقدمها المدير العام كل ستة أشهر بخصوص تنفيذ البرنامج المعتمد من المؤتمر العام (الوثيقة م ت/٤، والوثيقة م/٣ في نهاية فترة العامين). ولما كان المدير العام قد اقترح، في الوثيقة التي تضمنت اقتراحاته الأولية بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (انظر الوثيقة ١٧٥م ت/٢٢ الجزء الثاني (ألف))، اعتبار "تشجيع التفاهم والمصالحة والسلام" هدفاً من الأهداف الستة الشاملة للمنظمة يرتبط بهدفين استراتيجيين للبرنامج هما: (أ) تشجيع الحوار داخل الحضارات وفيما بينها؛ (ب) دعم البلدان في أوضاع ما بعد النزاع، فإن من المتوقع – إذا ما وافق المؤتمر العام على ذلك في دورته الرابعة والثلاثين – مواصلة الأنشطة والتوجهات المبينة في هذه الوثيقة وتعميقها وصقلها خلال الفترة المتوسطة الأجل المقبلة التي تغطي ست سنوات، وتحويلها إلى أعمال ملموسة في الوثائق م/٥ الثلاث اللاحقة.

خامسا – مشروع القرار المقترح

٥٥- بناءً على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في اعتماد مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرار ١٧٤م ت/٤ (ثانياً)،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٥م ت/٥ ضميمة،

٣ – **يرحب** بالمعلومات المقدمة عن الصلات المعتزم إقامتها بين مختلف الأنشطة القطاعية الرامية إلى دعم الحوار بين الشعوب وعن النهوج المعتزم اتباعها في هذا الصدد؛

٤ – **ويؤيد** الموضوعات المقترحة للأنشطة المقبلة المشتركة بين القطاعات التي ستضطلع بها المنظمة؛

٥ – **ويعرب عن ارتياحه** للشراكات الواسعة النطاق التي يُعتزم الاستعانة بها في تنفيذ الأنشطة على مختلف المستويات، وخاصة عن طريق بذل جهود مشتركة بالتعاون مع "تحالف الحضارات"؛

٦ – **ويطلب** من المدير العام أن يوافيه بمعلومات عن الأنشطة المنفذة والنتائج المحرزة في إطار التقرير الذي يقدمه في كل دورة عن تنفيذ البرنامج المعتمد من المؤتمر العام (الوثيقة م ت/٤).